

وثائق تكشف توقع عمر التلمساني فشلا سريعا للتمكين في مصر

العجز عن الانتشار المجتمعي واختراق مؤسسات الدولة سرعا في انهيار خطط التنظيم



ملاحم لتنظيم خفي تحكمه إدارة دوما مستترة

ولا تُسقط وثيقة التلمساني الضوابط الخاصة برصد الخصوم داخل الواقع المصري، مع مراعاة أن المقصود بالخصوم هم كل من لا يوافق التنظيم على معلن خطابه، حيث تطالب الوثيقة بالاتي "الرصد المنظم للأعداء، ومخططاتهم وكيفية التعامل معها ومواجهتها".

وفي تفصيل ذلك تشرح الوثيقة "علينا أن نكون رؤية واضحة على أسس علمية عن أعدائنا"، وهذه الرؤية تسعى للإجابة عن هي الأطراف التي تناصبنا العداء؟ ودافعهم في ذلك؟ درجات العداء؟ حيث أن كل المعلومات المفيدة عن تركيبهم الداخلي، تسمح لنا بتوقع أفعالهم وردود أفعالهم، وتكفل التنظيم إدارات وحداته بضرورة تشكيل ما كنا نطلق عليه مزاحا في صفوف التنظيم (مباحث أمن الدعوة)، إذ تقول الوثيقة "يجب أن يتم تحديد وحدات ومواقع بين صفوفنا يكلف أفرادها بهذا الرصد تكلفا صريحا، بحيث تكون مسؤولة عنه ومهية له، مع إمدادهم بالإمكانات التي يحتاجونها في هذا الصدد".

إعادة التقييم تقودنا إلى حقيقة مفادها أن الإخوان كانوا يتحركون في ضوء ما يحقق للتنظيم النفع، لا ما يعود على الأمة أو الوطن من منافع

في تقديري أن الإخوان لم يستطيعوا أن يبدأوا المسير الحقيقي نحو تفعيل هذه الوثيقة وما تضمنته إلا حين تولّى الراحل محمد مهدي عاكف موقع المرشد عام 2004، حيث أنه كان شريكا في صناعة واقعه إبان فترة حضوره في صناعة بناء التنظيم الدولي، خاصة وأن الأجل لم يهمل التلمساني لإدارة تنفيذها، وما تعاقب من مرشدين، محمد حامد أبو النصر - مصطفى مشهور- مامون الهضيبي، خلال الفترة من 1986 إلى 2004، حيث كانوا لا يملكون المكانة اللازمة القادرة على تفعيلها.

ولقد استطاعت إدارة عاكف بكاريتمته المتفردة، أن تُعيد إحياء وثيقة التلمساني في الداخل والخارج، لكن خلا في مسارات التنفيذ بعد خروجه من المشهد عام 2009، وتولي بدية، أدى إلى استقطام حالة الربيع العربي لتسريع خطوات تحقيق التمكين الشخصي لقيادات الإخوان، ليحققوا ما لم تحققه إدارة سابقة، كانت هذه هي خطية بديع وإخوانه في حق تنظيمهم، لكنها نزل مجرد ملامح لتنظيم خفي تحكمه إدارة دوما مستترة.

ولدعم هذا التصور فإن وثيقة التلمساني، تنص على المكاسب التي يُحققها التنظيم رغم ما يدفعه من كلفة المشاركة في الفعاليات العامة، التي ترى الوثيقة أن تقليل آثارها السلبية عبر "الاستفادة بالمكاسب التي تنشأ من مثل هذا العمل العام واسع النطاق كتجميع كوادر جديدة، ونشر الدعوة في أوساط لم نالها، وتصعب مهمة أي جهة في توجيه ضربة شاملة لنا بسبب نفاذنا إلى مؤسسات المجتمع المؤثرة".

مواقف متذبذبة

هذه المكتسبات التي استهدفتها قيادة التنظيم مطلع حكم مبارك، هي تحديدا التي تنامت بشدة إبان فترة حكمه، وهي التي دعت التنظيم إلى اتخاذ موقف مُذبذب من دعوات 25 يناير التي كان يُدرك الإخوان أن فشلها يؤدي إلى تزييف في هذه المكتسبات، ولهذا ظلت إدارتهم تراقب لحين التيقن من جاهزية الأرض لنزول الحشد التنظيمي ليسيّط ويدير.

لكن التلمساني لم يترك باب الولوج إلى التمكين مفتوحا دون ضوابط، حتى لا يحدث ما حذر منه، حال تجاوزها، وهذه الضوابط تستهدف الوصول إلى التمكين من خلال الانتشار المجتمعي، والاختراق صيغة التوافق بين إدارة مبارك والإخوان أن تمنح الجماعة مناخا لم يشهده منذ ما قبل مُصادمات الإخوان والملك (1948)، وهو ما اتاح لهم فرصة ذهبية نحو استهداف تطوير مؤسسات التنظيم والانتشار داخل المجتمعات.

ثلاثة عقود عاشها الإخوان قبل 2011، ملترمين بعدم التصدي المباشر لأي دعوة إصلاحية تُزعج الرئيس أو المؤسسة العسكرية، وكي نفهم بواعث هذا الموقف علينا أن نعود لوثيقة التلمساني التي تقول "تصدينا لمحاولة الإصلاح، وتكلفتها هي تحميل كيان الجمعية - الجماعة وأفرادها باعباء ثقيلة، قد لا تكون مهينين لها بشكل جيد

وذلك كتحف من كوادرننا في عمل عام متعدد الجوانب، بالتالي لفت الانتظار إلى حجم قدراتنا في هذا المجال، وهو حجم سيبدو كبيرا لخلق الساحة من أي قوى أخرى قادرة على تقديم البديل وعلى المنافسة الحقيقية لنا على قيادة وتحريك الشعب المصري". هذا التحديد يُحيل الباحث إلى إعادة تقييم الحضور التنظيمي في مكونات الحراك السياسي والشعبي خلال العقد الأخير من حكم مبارك، إذ تسير بنا إعادة التقييم إلى حقيقة مفادها أن الإخوان كانوا يتحركون في ضوء ما يُحقق للتنظيم النفع، لا ما يعود على الأمة أو الوطن من منافع، وهو ما تمثل ضربيته فصح بعض الخطط والأوراق التنظيمية، أو القبض على بعض القيادات والأفراد، أو مصادرة بعض الممتلكات.

أي بيانات خاصة بالموقعين للجمعية الوطنية للتغيير ومنسقتها الدكتور عبد الجليل مصطفى. حرص مكتب الإرشاد على أن يُبقي خطابها خلال مطلع شهر يناير 2011، منسجما مع توصيات وثيقة التلمساني من جهة، ومُحافظا على علاقاته بالطيف العام السياسي المُعارض، دون أن يتبنى كامل خطابهم، والمشاركة في بعض الفعاليات، بنسب حضور إما رمزية أو عبر شريحة من القواعد، حيث يُكلف مكتب إداري لأحد قطاعات القاهرة بتوجيه قواعد للمُشاركة.

أما على المستوى الإعلامي، فلقد كنت أدير موقع الإخوان عبر إطارين أحدهما يعني بمواقف التنظيم الرسمية، والآخر يُقدم خدمة صحافية عامة، وهو ما جعل المُتابعات لدعوات التظاهر يوم 25 يناير 2011، تحتل موقعا مميزا في قسم الأخبار بالموقع، الأمر الذي دفع مُشرفه مرسى إلى استدعائي للقاءه في مكتب الإرشاد عصر يوم الأحد 23 يناير 2011، وكان تكليفه واضحا وصريحا ومحددا "اجعل التغطيات أهدأ، الجماعة لا تعرف بطبيعة هذه الفعالية ولا القائمون عليها، نحن لا نعلم شوية العيال دول عاوزين يورطونا في إيه".

عاش تنظيم الإخوان عصر نمو ذهبي خلال فترة حكم مبارك، ولقد استطاعت صيغة التوافق بين إدارة مبارك والإخوان أن تمنح الجماعة مناخا لم يشهده منذ ما قبل مُصادمات الإخوان والملك (1948)، وهو ما اتاح لهم فرصة ذهبية نحو استهداف تطوير مؤسسات التنظيم والانتشار داخل المجتمعات.

ثلاثة عقود عاشها الإخوان قبل 2011، ملترمين بعدم التصدي المباشر لأي دعوة إصلاحية تُزعج الرئيس أو المؤسسة العسكرية، وكي نفهم بواعث هذا الموقف علينا أن نعود لوثيقة التلمساني التي تقول "تصدينا لمحاولة الإصلاح، وتكلفتها هي تحميل كيان الجمعية - الجماعة وأفرادها باعباء ثقيلة، قد لا تكون مهينين لها بشكل جيد وكذلك كتحف من كوادرننا في عمل عام متعدد الجوانب، بالتالي لفت الانتظار إلى حجم قدراتنا في هذا المجال، وهو حجم سيبدو كبيرا لخلق الساحة من أي قوى أخرى قادرة على تقديم البديل وعلى المنافسة الحقيقية لنا على قيادة وتحريك الشعب المصري".

هذا التحديد يُحيل الباحث إلى إعادة تقييم الحضور التنظيمي في مكونات الحراك السياسي والشعبي خلال العقد الأخير من حكم مبارك، إذ تسير بنا إعادة التقييم إلى حقيقة مفادها أن الإخوان كانوا يتحركون في ضوء ما يُحقق للتنظيم النفع، لا ما يعود على الأمة أو الوطن من منافع، وهو ما تمثل ضربيته فصح بعض الخطط والأوراق التنظيمية، أو القبض على بعض القيادات والأفراد، أو مصادرة بعض الممتلكات.

التمكين يعدّ الهدف الرئيسي لمشروع الإخوان المسلمين، لذلك يسعى منتسبو التنظيم إلى العمل من أجله بشتى الطرق. وقد عملت الجماعة الأم في مصر لتحقيق هذا الهدف حين نتاح لها الفرصة، لكن وثائق نادرة متعلقة بالمرشد الأسبق للإخوان عمر التلمساني كشفت توقعه بفشلا سريعا للتمكين في مصر رغم إنعاشه البلاد داخليا، وذلك بالنظر لعدة عوامل لم تكن مهيةا وسانحة، أهمها على الإطلاق توجس الجماهير من الإخوان باعتبارهم بديلا غير موثوق يعرض أمنهم للخطر، وهي نقطة حساسة عند المصريين.

الإخوان إلى مقر مجلة الدعوة، امتياز يُناسب المرحلة، وكنت أراها فرصة تاريخية لأنفرد بالموثوق في مكاتب شهدت شخصيات تاريخية في إدارة الإخوان وعلى رأسهم المرشد الأسبق عمر التلمساني.

ذلك الرجل الذي طالما قرأت له وعنه، وكان يتصف بصفات إنسانية تعتبر غريبة على عالم التنظيم، ومنها أنه كان يُدخن. بالتأكيد هذه الشخصية سيكون مكتبها زاخرا بما لم تطلع يد التنظيم تأمينا، أو يد السلطات الأمنية مصادرة، وهو ما كان.

كنز التوفيقية

في جولتي داخل مكتب التوفيقية، بدأت أجمع شذرات الأوراق المنسية والمخطوطات المهجورة، جميعها مُثلت الزاد المنير الداعم ليقين تامات آياته، بتتابع تطور علاقتي برأس التنظيم وقواعده. وقادني إلى حسم قرارى بالفرار، وحمية المواجهة لحضور هذا التنظيم في مشهد واقعا إيمانا بأن الخالق أعز من أن يختصره تنظيم. والإنسان أكرم من أن يُستخدم باسم الدين، والأوطان أقدس من أن تكون مجرد رقم على رُقعة مشروع التمكين العالمي. كي تتمكن من وضع تصور نسبي لحقيقة موقف الإخوان من ثورة 25 يناير 2011، يُمكننا الاستناد على إحدى وثائق التلمساني التي يعود تاريخها إلى عام 1983، وتحمل عنوان "توجهات عامة.. لتلزم بها خطط العمل في المرحلة المقبلة".

وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن محتوى الوثيقة كاملا، لم يتم تعميمه، وإنما اكتفى التلمساني بتفصيل بعض محاورها في مقالات منفصلة، بحيث لا تصل تصورات الوثيقة كاملة إلا لمن هو شريك في صنعها على مستوى التنظيم الدولي للإخوان، وهم من تنطبق عليهم وفق التوصيفات اللائحة الهيئية التأسيسية.

نصا، خطت وثيقة التلمساني ما قامت به قيادة مكتب الإرشاد في العام 2011، حيث تقول الوثيقة حول سيناريوهات المستقبل "أن يتسلم الإخوان الحكم في بلاد كبيرة كمصر، بعد إنعاشها داخليا، دون أن تكون لهم تجارب عميقة، وخبرات وكوادر مهية للحكم، فيُسحب فوراً إلى مواجهات عنيفة، لا يمكنه الانهيار الداخلي للبلاد من كسبها، فيفشل وتتفرض من حوله الجماهير، على أساس أنه بديل خطير يعرض أمن الناس للخطر، وهي نقطة حساسة عند المصريين".

إن ما تنص عليه الوثيقة، هو تماما ما قام به مكتب المرشد محمد بديع. ويُمكن في هذا الصدد، العودة إلى

عبد الجليل الشرنوبى
كاتب مصري

حقيقة موقف جماعة الإخوان المسلمين من ثورة 25 يناير 2011، تظل بعيدة عن أطر الإدارة وخطتها داخل التنظيم، والأكثر مفاجأة أن نفس التقييم ينطبق على قرار التمكين من مصر، عبر خوض انتخابات الرئاسة ثم صعود الراحل محمد مرسي إلى كرسى رئاسة الجمهورية. ولا يعني ذلك أن الإخوان لا يستهدفون التمكين، لكن رؤيتهم له مقرونة بالعديد من الضوابط، التي تجعل مآلات تجاوزها السقوط السريع والمواجهات العنيفة.

تنتأ بهذا السقوط المرشد الثالث عمر التلمساني، في وثائق نادرة، تؤكد أن من يملك مفتاح القرار في التنظيم يتجاوز بالتأكيد شخوص من يتصدرون على كراسي مكتب الإرشاد، فليس جميعهم من سدنة هيكله الذين يُمكن أن نسُميهم "امناء الهيئة التأسيسية".

مرسي كان موقنا بعدم إمكانية انتقال النموذج التونسي إلى مصر، لأسباب عدة في مقدمتها قوة المنظومة العسكرية وهشاشة النخبة السياسية فضلا عن عدم جاهزية الإخوان

تظل الحقيقة الكاملة عن طبيعة تنظيم الإخوان، مجرد أشلاء تعمد صناعه تفجير بدنها بحيث تفشل أي محاولة لرسم صورة قريبة ودقيقة عنه، ولا يُستثنى من ذلك أعضاء التنظيم وقياداته، فقط تبقى الصورة كاملة ودقيقة في وعي سدنة الهيكل، وهم من تطلق عليهم لائحة التنظيم "الهيئة التأسيسية".

هذه ليست مجرد انطباعات خرجت بها من تنظيم الإخوان بعد أكثر من عقدين، وإنما شهادة عيان ترسخت، حين كُلفت بفتح مقر مكتب الإرشاد، أو مجلة الدعوة، والذي كان يقع في شارع التوفيقية بوسط القاهرة، وانغلقته السلطات الأمنية في أعقاب قضية 1995. وكان المُكلف محمد مرسى بصفته المُشرف على موقع التنظيم الرسمي (إخوان أون لاين)، وكانت صفتي رئاسة تحرير الموقع، والنظام الذي (شُغ) أغلق المقر سقط بفعل ثورة يناير.

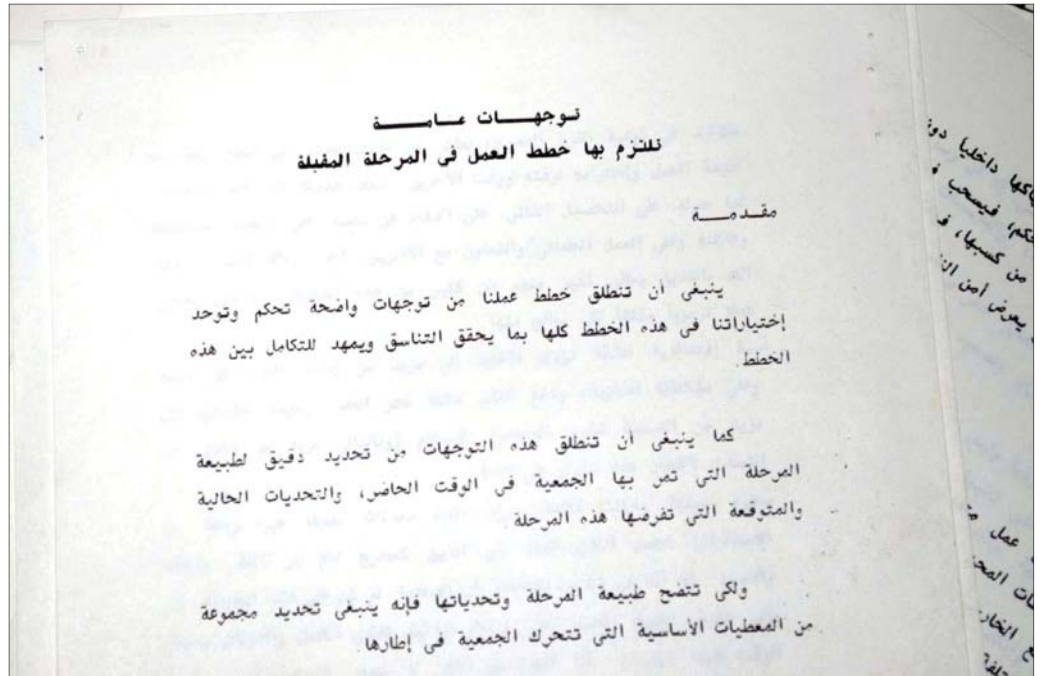
كان مرسى يعتبر أن نقل إدارة موقع

توازنات دقيقة

ظل الأداء الرسمي لتنظيم الإخوان في هذه المرحلة، يوجه كل كياناته للعمل على إحداث الضغط على نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، بما يعود على التنظيم بالنفع، ويخفف الضغط الأمني المتتابع، ويعيد للتنظيم مكتسبات فترة الثمانين والثمانين عضوا في البرلمان (بين 2005 و2010).

لهذا كان التحرك والتفاعل مع أي من فعاليات الجمعية الوطنية للتغيير، محكومين برقابة شديدة من قبل مكتب الإرشاد، خاصة بعد ظهور محمد البرادعي، المعارض ورئيس هيئة الطاقة الذرية السابق، في مشهد الواقع السياسي، وبدء حملة توقيعات على مطالب الإصلاح عبر موقع أسسه الإخوان لذلك.

وكتت المسؤول عن إدارته، وقُبل 25 يناير 2011، استدعائي مشرفي (محمد مرسى)، وطلب مني عدم تسليم



وثيقة تكشف خطط عمل الإخوان